جدل jadal
العدد 42 | كانون الأوّل 2024

باكورة مقالات

طلبة سمينار الدراسات العليا

للعام 2024

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

جدل 42
كانون الأول 2024

باكورة مقالات طلبة سمينار الدراسات العليا للعام 2024

تحرير: مهنّد مصطفى
تدقيق لُغويّ: حنّا نور حاجّ
تصميم: أمل شوفاني

حقوق النشر محفوظة 2024
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

المحتويات

06 **المقدّمة**

07 **مقاربات اجتماعيّة**

08 الخصوصيّة في ظلّ ثقافة الرقابة
أمير عودة

12 في راهنيّة الحرملك: تحليل نقديّ لمنهجيّة الألقاب والأسماء في المجتمع الفلسطينيّ
ميّادة عصفور

16 السياسة الحمائليّة، الإدارةِ الشبكيّة في السلطات المحلّيّة ونجاعةِ العمل التشارُك
أشواق منديّة

20 **سياسة وقانون**

21 شعبويّة نتنياهو: ما وراء النصر الشامل
مريم فرح

27 الدَّوْر الدبلوماسيّ للأكاديميا الفلسطينيّة
دعد محمود

33 في ظلّ خسارة مؤكَّدة: الالتماسات المقدّمة الى المحكمة العليا الإسرائيلية
رغدة عوّاد

37 الحركة الإسلاميّة كتيّار فاعل ومؤثّر في النقب
ساهر غزاوي

40 **فن وثقافة**

41 حملات التمويل الجماهيريّ كآليّة للحفاظ على الهُويّة: صناعة الثقافة في الداخل الفلسطينيّ
معتصم زيدان

45 أن تُنتِج فنًّا مستقلًّا في فلسطين بين الرفاهيَة والفعل السياسيّ
عبير بشتاوي

48 "العافية، المثنّى وما يُحسنُ" قراءة في جوهر ووسائط المجاوَرة عند منير فاشه
علي قادري

52 *الزمن المنفويّ... قراءة في فيلم "السبّاحتان"*
علي مواسي

58 **سياسات الحيّز**

59 بين النظرّي والعمليّ في خطط العمل المختلفة لتطوير البلدات العربيّة: طمرة نموذجًا
رنين دياب

63 "روابي": البديل الوحيد في غياب المدينة الفلسطينيّة الحديثة
مريم حاجّ يحيى-عازم

الدَّوْر الدبلوماسيّ للأكاديميا الفلسطينيّة

"إنّهم يؤلّبون العالم ضدّنا، ويحشدونه معهم. هذا إذا اضطُرّوا إلى الاعتراف بأنّنا موجودون. ونحن كنّا دائمًا نتجاهل العالم معتقدين أنّ إيماننا بحقّنا يكفي لإنجازه" - ممدوح عدوان

دعد محمود*

أسهَمَ التقدُّم العلميّ الذي أنتجه العصر الرقْميّ المُعَوْلَم في العلوم الإنسانيّة كافّة في ربط المجتمَعات السياسيّة بعضها ببعض، ولا سيّما ما يخصّ تطوُّر مفهوم ودَوْر الدبلوماسيّة؛ إذ طَوال عصور طويلة كانت الدبلوماسيّة الرسميّة الأداةَ الرئيسيّة للتواصل بين الكيانات السياسيّة، والتي تقوم بها أنظمة الحكم المختلفة. وتظهر أهمّيّة تطوُّر الدبلوماسيّة في تغيير آليّات وطرق التواصل بين المجتمعات السياسيّة وتأثيراتها في السياسة الدوليّة التي أُطلِق عليها "الدبلوماسيّة العامّة"، وهي التي ما زالت قواعدها ومحدّداتها في طَوْر الضبط والنقاش. ومع ذلك، منحت الدبلوماسيّة العامّة فاعلين غيرَ حكوميّين في مجالات متعدّدة أدوارًا دبلوماسيّة، منها (على سبيل المثال لا الحصر): المنظَّمات غير الحكوميّة؛ الاقتصاد؛ الطبّ؛ الرياضة؛ التعليم. إذ قام هؤلاء بأدوار مُهِمّة في تعزيز العلاقات بين الدول من خلال التركيز على شعوبها والفاعلين غير الحكوميّين فيها.

لا تزال "الدبلوماسيّة العامّة" ومساراتها قيد البحث في حقل العلوم السياسيّة، وذلك أنّها ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالسياسة الخارجيّة والعلاقات الدوليّة في المنتظم الدوليّ، ولا سيّما في ما يخصّ طبيعة علاقتها بالدبلوماسيّة الرسميّة لأنظمة الحكم المختلفة والتنافس الذي يمكن أن ينتج عن عمل الدبلوماسيّة العامّة؛ فقد تُقدِّم بعضُ الجهات غير الحكوميّة نفسَها كبديل عن المؤسَّسات الحكوميّة. يقودنا ما سبق إلى التساؤل عن الأدوار المُمْكنة والمحتمَلة التي بالإمكان تأديتها من الدبلوماسيّة العامّة وتفرُّعاتها المختلفة في عالمنا المعاصر (من ذلك -على سبيل المثال- الأكاديميا والدَّوْر الدبلوماسيّ الذي يمكن أن تؤدّيه؛ إذ أثّر سلوك الجامعات ومؤسَّسات التعليم وأسهَمَ في تمدُّدها وتوسُّعها لاستيعاب طلبة وأساتذة أجانب، وأسهَمَ ذيوع صيت بعض الجامعات في دول محدَّدة في تشجيع الانتقال للدراسة فيها، وبالتالي ازداد التفاعل بين المؤسَّسات التعليميّة دوليًّا، وتبع ذلك بروزُ دَوْر العلوم والجامعات في تحسين التواصل بين الشعوب، والتبادل الثقافيّ، حتّى إنّ أنشطة التعليم العالي باتت تُصنَّف على أنّها واحدة من أدوات القوّة الناعمة التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدول بعيدًا عن القوّة العسكريّة، والمقصود بهذا ممارسة دَوْر دبلوماسيّ من خلال التأثير في الرأي العامّ في الدول المستهدَفة، على نحوٍ يضمن الضغط على الحكومات كي تتبنّى سياسات تحقِّق من خلالها الدولةُ أهدافها الخارجيّة، ويكون هذا من خلال خلق حالة تضامن وتقارب مع العامّة والجهات غير الحكوميّة في الدولة المستهدَفة، حتّى لو كانت الجهات الرسميّة فيها معادية أو في حالة انحياز أو حياد سلبيّ، وهنا يكون العمل ضدّ سياسات الدولة المستهدَفة، وذلك من خلال خلق حالة رفض بين العامّة والمنظَّمات غير الحكوميّة وحرم الجامعات فيها لسياسات دولهم.

ولأنّ مفهوم الدبلوماسيّة العامّة ينطوي على التواصل المبنيّ على الوعي، والاهتمام، والمعرفة، والمناصَرة ومن ثَمّ الفعل الداعم، فمن البديهيّ أن تكون مؤسَّسات التعليم والمؤسَّسات العاملة في الفضاء المعرفيّ والمؤسَّسات الثقافيّة فاعلًا أساسيًّا فيها، وهو ما تنبّهت إليه كثير من الدراسات، وأشار إليه أبرز منظِّري الدبلوماسيّة العامّة إذ تناولوا العلاقات الأكاديميّة وإنتاج المعرفة وتداولها وتأثير ذلك في علاقات الدول وتعريف الشعوب بالدولة المصدِّرة لهذه المعرفة ودَوْرها الأساسيّ في الدبلوماسيّة الثقافيّة والعديد من الدبلوماسيّات المتخصّصة التي ظهرت كمفاهيم حديثة -من بينها دبلوماسيّة التعليم، ودبلوماسيّة العلوم، ودبلوماسيّة المعرفة.

ولعلّ أحد أبرز وأحدث الشواهد على دَوْر المعرفة المتداوَلة في نطاق مؤسَّسات الأكاديميا وبين أفرادها، في دفع تحرُّكات الحرم الجامعيّ ومؤسَّسات التعليم، وفاعليّتها في خلق حالة من الوعي والاهتمام والمناصَرة، هو الحراك الطلّابيّ العالميّ من أجل وقف الحرب الجارية على غزّة ومطالَبات وقف الإبادة فيها، والذي غطّته وسائل الإعلام الغربيّة على نطاق واسع، بالإضافة إلى انتقال أثره إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة تباعًا، وكذلك الأمر على مستوى أوروبا والعالم، وهو ما أثار حفيظة الساسة وجماعات الضغط الداعمة لإسرائيل. هذه الحراكات قادتها ودعت إليها جماعات طلّابيّة وأكاديميّة عملت طيلة سنوات على التوعية بشأن الحقوق الفلسطينيّة وفضح الانتهاكات الإسرائيليّة، في تعاون وجهود مستمرّة بين أساتذة وطلبة ومنظَّمات غير حكوميّة.

ذاك يستدعي البحثَ في دَوْر الأكاديميا في العالم المعاصر والتركيز على دَوْرِ الأكاديميا الفلسطينيّة الدبلوماسيّ، وعلى ما يمكن أن تؤدّيه الأكاديميا -مؤسَّسةً وأفرادًا- في إنتاج المعرفة وتدويلها في سبيل توجيه الرأي العامّ العالميّ للتأثير في سياسات الدول تجاه الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ على نحوٍ يدعم الحقوق الفلسطينيّة، بالاستناد إلى مراجَعة تجارب عالميّة، من بينها -على سبيل المثال- تجربةُ المقاطعة الأكاديميّة ضدّ نظام الفصل العنصريّ في جنوب أفريقيا، وتجربةُ الطلبة الجزائريّين في تمثيل جبهة التحرير الوطنيّ أينما حُظِرت وتعذّر حضورها، بالإضافة إلى التجارب الأبرز في مجال الدبلوماسيّة العامّة كالتجارب الأمريكيّة والصينيّة في برامج التبادل الطلّابيّ، والمملكة المتّحدة، وفرنسا، وتركيّا في المراكز الثقافيّة وتعليم اللغات، وغيرها من التجارب التي ركّزت فيها الدول على الاستثمار في استضافة الطلبة الأجانب لِما لهذه الفئة من الطلبة الوافدين من دَوْر في تطوير الوعي في بلادهم حول الصورة الحقيقيّة للبلد وثقافته، أو الطريقة التي "تودّ" أن تظهر بها، أو -في حالات أخرى- تقديم صورة بلد مُعادٍ لها بصورة معيَّنة، وهو ما دفع برلمانات دول مثل الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة إلى المطالَبة باستثناء الطلبة من مجموع أعداد اللاجئين فيها، وعيًا منهما بأهمّيّة وجودهم ودَوْر هذا الوجود في خلق تصوُّر عامّ عن الدولة يخدم أهدافها الخارجيّة. ويساعد النظر في هذه التجارب في فَهْم ماهيّة الأدوار الدبلوماسيّة للأكاديميا وفَهْم تأثيراتها، والبحث في التقاطعات بين هذه التجارب من جهة، والتنظيرات المتعلّقة بالدور الدبلوماسيّ للأكاديميا وَفقًا لمفاهيم الدبلوماسيّة الحديثة من جهة أخرى.

وتشير مراجَعة بعض التجارب الفلسطينيّة الفرديّة والجماعيّة إلى نجاحات في سياق التعريف بالقضيّة ومجابهة الرواية الإسرائيليّة ومقاوَمتها، تمكّنت من خلالها الأكاديميا والعمل في مجالات البحث والنشر والتواصل الأكاديميّ من التعريف بالحقوق الفلسطينيّة وانتهاكات الاحتلال الإسرائيليّ وترسيخها كواحدة من أهمّ حالات الدراسة في سياق دراسات الاستعمار الاستيطانيّ. ولعلّ هذه التجارب الفرديّة -ومنها تجربة إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد وغيرهما- قد وَضعت اللَّبِنات الأساسيّة

لتفعيل دَوْرٍ للأكاديميا دبلوماسيٍّ من خلال إسهاماتها واختراقها للأكاديميا الغربيّة، بالإضافة إلى تجارب مركز أبحاث منظَّمة التحرير ومؤسَّسة الدراسات الفلسطينيّة وغيرها من المراكز البحثيّة التي عملت في الخارج، وكذلك عمل المدرِّسين الفلسطينيّين في التعليم الأساسيّ في الدول العربيّة، وجهود اتحاد طلبة فلسطين في الخارج خلال ستّينيّات وسبعينيّات القرن الماضي.

عملت الجامعات الفلسطينيّة قبل عهد أوسلو في حيّز سيطرت عليه إسرائيل إداريًّا وعسكريًّا، وذاك ما ترتّبت عليه إغلاقاتٌ للجامعات دائمةٌ ومتعدّدة، وعدمُ الاعتراف ببعضها (كالجامعة الإسلاميّة في غزّة -على سبيل المثال). ومع عودة قيادة منظَّمة التحرير إلى الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة ونشأة السلطة الفلسطينيّة فيها، تغيّرت أوضاع هذه الجامعات وأصبح عملها بموجِب نظام عمل المؤسَّسات الفلسطينيّة ووزارة التعليم العالي، وبات ترخيص الجامعات ومرجعيّتها القانونيّة والتنظيميّة شؤونًا فلسطينيّة، إلّا أنّ هذا لم يؤدّ إلى الخلاص من التعقيدات الإسرائيليّة التي لاحقت ولا زالت تلاحق محاولات تواصل الجامعات والمؤسَّسات الأكاديميّة الفلسطينيّة مع العالم، من خلال تقييد دخول الطلبة والأساتذة الأجانب إلى الأراضي الفلسطينيّة، وملاحَقة المؤسَّسات التعليميّة الفلسطينيّة وأفرادها.

تُعَدّ برامج التبادل الطلّابيّ التي انخرطت فيها الجامعات الفلسطينيّة منذ سنوات إحدى أهمّ أدوات الدبلوماسيّة الثقافيّة التي تعتدّ بها دول رائدة في مجال الدبلوماسيّة العامّة (ومن بينها الولايات المتّحدة)، بالإضافة إلى الحملاتِ الأكاديميّة الفلسطينيّة التي تعمل على المستوى العالميّ، والمؤتمراتِ والورشات التي تَعْقدها مجموعات أكاديميّة فلسطينيّة، والظهورِ الإعلاميّ للأكاديميا في وسائل الإعلام الرئيسيّة (Mainstream Media) في الدول، وأنشطةِ حمْلة المقاطَعة الأكاديميّة ضمن "حركة مقاطعة إسرائيل" (BDS) التي كان لها دَوْر فاعل في إشعال الاحتجاجات الطلّابيّة العالميّة خلال الحرب على غزّة، بالتنسيق مع فروع طلّاب من أجل العدالة في فلسطين وغيرها حول العالم.

على المستوى الرسميّ، تُعتبَر برامج التعاون بين مؤسَّسات التعليم العالي حول العالم والتعليم العالي الفلسطينيّ من أهمّ الأدوات التي يمكن توظيفها كممارسة دبلوماسيّة للأكاديميا الفلسطينيّة، ومنها المِنح الدراسيّة السنويّة التي تُطرح للطلبة الفلسطينيّين في الداخل والشتات عبْر القنوات الرسميّة للسلطة الفلسطينيّة ومنظَّمة التحرير الفلسطينيّة، وبرامج التبادل الطلّابيّ التي تشارك فيها الجامعات الحكوميّة وغير الحكوميّة بتنسيق مع وزارة التعليم العالي الفلسطينيّ، بالإضافة إلى الإنتاج البحثيّ والمشارَكات الدوليّة لمراكز الأبحاث والجامعات التابعة للسلطة ولمنظَّمة التحرير، وكذلك العمل مع المنظَّمات والمؤسَّسات الدوليّة المهتمّة بالتعليم -ومن بينها (على سبيل المثال) منظَّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO).

في مجال الدبلوماسيّة العامّة، تعمل المؤسَّسات الرسميّة وَفقًا للرؤية الرسميّة ومحدَّداتها؛ إذ تختلف حسابات والتزامات السلطة الفلسطينيّة عن المنظَّمات غير الحكوميّة، وهو ما قد يظهر في أحيان كثيرة على هيئة خلاف وتضادّ في مسارات العمل، ومع ذلك يمكن توظيف هذه الخلافات لخدمة أهداف السياسة الخارجيّة الفلسطينيّة، والتعاون في مسارات العمل المشترَكة، والاستفادة من المساحات الإضافيّة للمنظَّمات غير الحكوميّة وتأثيرها، وهذا هو جوهر الدبلوماسيّة غير الحكوميّة وغيرها من أشكال الدبلوماسيّة الحديثة. ومن الممكن أن يكون هذا التنسيق على شكل تَبَنٍّ رسميّ للجهود غير الحكوميّة أو دعمها، ومن ذلك -على سبيل المثال- دعم منظَّمة التحرير الفلسطينيّة من خلال

المجلس المركزيّ الفلسطينيّ الذي أقرّ عام 2018 تَبَنّي "حركة مقاطعة إسرائيل" (BDS) وسحب الاستثمارات منها، وهو ما رحّبت به الحركة المعروفة بانتقاداتها لمحادثات السلطة الفلسطينيّة ومنظّمة التحرير مع إسرائيل ونشاطاتهما في إطار العمل على تحقيق رؤيتهما للسلام

إنّ إسناد دَوْر دبلوماسيّ للأكاديميا الفلسطينيّة يعمل باتجاه إنتاجِ المعرفة، واستغلالٍ أَمْثَل لقدرة مؤسَّسات التعليم والمراكز البحثيّة وأفرادها على التواصل الشبكيّ لتصدير هذه المعرفة وخلق نقاشات حولها في الجامعات والمؤتمرات والفعّاليّات العلميّة، ويصبّ في مجال تحييد أنشطة الـ "هَسْباراه" ("הסברה") التي يعرّفها البعض بالدبلوماسيّة العامّة الإسرائيليّة فيما هي تقع فعليًّا في إطار الدعايةِ المُوجَّهة ("الپروپاچندا") التي تتواطأ المؤسَّسات الأكاديميّة والإعلاميّة والحكوميّة الإسرائيليّة لتعميمها، وتكشف بالتالي تضليلها وتحُدّ من إمكانيّة وصولها، بالإضافة إلى تعزيز الحضور الفلسطينيّ على المستوى الدوليّ، في الوقت الذي تتصدّر فيه إسرائيل مجالات الصناعات التكنولوجيّة والبحث العلميّ والذي يعود إلى دعم وتمويل البحث والابتكار، وتحقيقها مستويات متقدّمة في مجال دبلوماسيّة العلوم، واختراق حرم الجامعات وتقييد الحرّيّات الأكاديميّة فيها بما يتناسب مع محدّدات "معاداة الساميّة"، وبدعم من الصهيونيّة العالميّة وحلفائها

لا يمكن أن تتحقّق معاني وأهداف الدبلوماسيّة العامّة دون تنسيق جهودها مع جهود الدبلوماسية الرسميّة من جهة، وتحديد قواعد عمل هذه الدبلوماسيّة من جهة أخرى، ودون ذلك تصبح الأدوات السابقة المذكورة مجرَّد جهود تخدم مؤسَّساتها أو طاقات مهدورة. يضاف لما سبق تعزيز التعاون بين التعليم العالي الفلسطينيّ ووزارة الخارجيّة على نحوٍ يخدم توجيه العمل الأكاديميّ لتقوية العلاقات الخارجيّة وتحقيق أهداف الدبلوماسيّة الفلسطينيّة، وهنا تكمن جوانب القصور في تشكيل دبلوماسيّة أكاديميّة فلسطينيّة قادرة على المواجهة والمناورة في وقت تنشط فيه الـ "هَسْباراه" الإسرائيليّة تحت غطاء الدبلوماسيّة العامّة وتنظّم عملها لاختراق المؤسَّسات الأكاديميّة حول العالم، مستفيدة من نشاط الدبلوماسيّة الرسميّة الإسرائيليّة وطبيعة الدعم الغربيّ للصهيونيّة. وقد ركّزت الدراسات التي تناولت الدَّوْر الدبلوماسيّ للجامعات والطلبة والمؤسَّسات الأكاديميّة على العلاقة التكامليّة بين مؤسَّسات الدولة، وعلى طبيعة المهامّ والمناصب اللازمة لتفعيلها، وقد لجأت دول مثل الولايات المتّحدة إلى استحداث منصب مستشار علميّ في وزارة الخارجيّة يوجِّه الوزارةَ إلى كيفيّة استخدام العلاقات الأكاديميّة وتوجيهها على نحوٍ يلائم أهداف الدبلوماسيّة العامّة.

ما تواجهه الأكاديميا الفلسطينيّة حول العالم هو محاولات لاحتكار المعرفة وتزوير الرواية. تقوم بهذه المحاوَلات إسرائيل والأنظمة الغربيّة الداعمة لها. وما بين مقاومة الأكاديميا ودبلوماسيّتها تتكامل الأدوار وتتشابك. وإن كان الفعل المقاوِم للأكاديميا مندفعًا بروح الثورة والمقاوَمة، فإنّ الدَّوْر الدبلوماسيّ يركن إلى قواعد يستطيع الفاعلون غير الرسميّين فيها التواصل مع المؤسَّسات الدوليّة والمنظَّمات غير الحكوميّة الدوليّة للتواصل والتعريف بالقدرات الفلسطينيّة في تخصُّصات العلوم الطبيعيّة والإنسانيّة والمشارَكة في حلّ المشكلات العامّة التي تشغل العالم، ومن خلالها تسلّط الضوء على الانتهاكات بحقّ الفلسطينيّين كقضايا المُناخ والمياه والبيئة والديمقراطيّة وحقوق الإنسان، وهي جهود تعاديها إسرائيل وتسعى إلى عزلها وتحييدها، ومن ذلك رفض إسرائيل ومعارضتها لمنح كرسيّ اليونسكو في مجال علم الفلك والفيزياء الفلكيّة لجامعات غزّة في العام 2012، مع أنّ فكرة الكرسيّ ببساطة هي أن تقود الجامعة فريقًا يعمل على تعزيز المعرفة في مجال محدَّد وتعزيز التعاون والشراكات مع الجامعات حول العالم، واعتبرت إسرائيل فشل ضغوطها

حينذاك مؤشّرًا على تدهور علاقتها باليونسكو إلى أدنى مستوياتها، وربطت موضوع الكرسيّ في جامعات غزّة بموضوع اعتراف اليونسكو بفلسطين، وعادت لترفض تجديده في العام 2017 ولم تُفْلِح أيضًا.

صحيح أنّ الأهمّ هو تنسيق الجهود بين ما هو حكوميّ وما هو غير حكوميّ، إلّا أنّ الوعي بتأثير الأكاديميا في الرأي العامّ العالميّ أيضًا ووعي الأكاديميّ وتوعيته بشأن الأدوار المحتمَلة للأكاديميا يعطي حضورها الدبلوماسيّ في ساحات عدّة زَخْمًا دون تكليف رسميّ، تمارِس من خلالها مجموعاتُ الطلبة والأساتذة حشْدَ التأييد للقضيّة من خلال الإنتاج المعرفيّ وتسويقه في المنصّات البحثيّة التقليديّة والرقْميّة، وعَبْر وسائل التواصل الاجتماعيّ والإعلام، كلٌّ في مجال تخصُّصه، بل إنّ العلاقات الطبيعيّة التي تنشأ بين الطلبة في حرم الجامعات والتفاعل بينهم وبين غيرهم من الطلبة الأجانب والمحلّيّين والأساتذة والمؤسّسة تأخذ بعدًا دبلوماسيًّا ضمن المفاهيم الحديثة للدبلوماسيّة والتحديثات المتزايدة عليها، وهي خطوات أخذها على عاتقه جَمْعٌ منهم لسنوات، وتجلّت تأثيراتها خلال احتجاجات الطلبة ودعم أساتذتهم في الجامعات الأمريكيّة، وهو ما يعزّز من أهمّيّة الاستفادة من ميزات الأكاديميا وطاقاتها، ما دامت الدبلوماسيّة بطبيعتها تتأثّر بحركة المجتمَعات وتطوُّرها وطرق التفاعل والتواصل بينها، ويمكن دائمًا أن يصبح أفراد فئات محدَّدة مؤثّرين وفاعلين محتمَلين فيها.

ولأنّ التفكير في هذه الأدوار يتطلّب بالضرورة البحثَ في قواعد هذه الدبلوماسيّة عمومًا، وقواعدها مع خصوصيّة الحالة الفلسطينيّة المتمثّلة في أهداف السياسة الخارجيّة الفلسطينيّة والمتمثّلة بالحصول على دعم شعبيّ ورسميّ دوليّ ابتغاء الاعتراف بفلسطين وحقوق شعبها، لكونها أراضٍ محتلّة، فإنّ هذا يتطلّب البحث في إخفاقات الدبلوماسيّة الحديثة دون تضخيم إمكانيّاتها والركون إليها حصرًا، مع الأخذ بعين الاعتبار السلوكَ العامَّ والسياسة العامّة للدولة ومؤسَّساتها على مستوياتها الداخليّة والخارجيّة، وهو ما تَنبَّهَ إليه منظِّرو الدبلوماسيّة العامّة مؤكّدين أنّه لا يمكن للدبلوماسيّة العامّة أن تجمِّل أو تمحو سلوكيّات أخرى للدولة يتّخذ منها الرأي العامّ موقفًا معاديًا، بل إنّه على العكس من ذلك، إذ إنّ نشاط الأكاديميا في هذه الحالة إن لم يخضع لمرونة عالية وقدرة عالية على التواصل والعقلانيّة والفَهْم الدقيق للمجتمعات التي تعمل عليها ومستوى الحرّيّات الأكاديميّة في الدول المستهدَفة، وفي التعامل مع التحريض عليها أو رفضها، قد يأتي بنتائج عكسيّة، وقد يعرّض أفرادها لمضايقات واعتداءات تزيد من سوء الموقف في فترات حرجة كالحروب والنزاعات المسلَّحة. وهو ما يقودنا إلى حسّاسيّة العمل في مجتمَعات تسيطر عليها قواعد نبذ معاداة الساميّة، واستغلال العمل المقاوِم أو التصريحات الرسميّة الفلسطينيّة لتحييد دَوْر الجهات العاملة الدوليّة لحشد التأييد العالميّ لفلسطين.

ممّا سبق نرى أنّ العمل الدبلوماسيّ للأكاديميا لا بدّ أن ينبع من فَهْمها للحالة الفلسطينيّة وواقع النظام السياسيّ الفلسطينيّ وعلاقاته مع الخارج، ويتكامل مع أهدافه وأدواره على المستوى الداخليّ، وكذلك يتطلّب من المؤسَّسة الرسميّة جهودًا لتمكين دَوْر الأكاديميا فلسطينيًّا وتعزيز الحرّيّة الأكاديميّة، بالإضافة إلى توظيف معارفها وخبراتها في عمليّات صنع القرار، وصياغة التوجُّهات الرسميّة، وتمكينها كواحدة من أدوات الدبلوماسيّة العامّة ومَنْح أدوار دبلوماسيّة لفئات جديدة أو التعاون معها، وتقليص الفجوة بين توجُّهات الدبلوماسيّة الرسميّة ونشاط الأكاديميا عالميًّا.

إنّ ممارسة أدوار دبلوماسيّة للعاملين في الحيّز الأكاديميّ، سواء أكان ذاك بمبادَرة فرديّة أَمْ بتكليف رسميّ، يدفع على نحوٍ إيجابيّ إلى نشر السرديّة الفلسطينيّة ومعاناة الفلسطينيّين، ويتخطّى حدود الدبلوماسيّة التقليديّة وقيودها، ويعمّق معرفة العالم بنا ويدفعه إلى سماع أصواتنا بِلُغة الحقيقة والمعرفة؛ ولذا لا يمكن الوقوف عند الكتابة حولها، بل ينبغي العمل على نحوٍ منظَّم ومنسَّق تقف فيه كلّ جهة عند مسؤوليّاتها لتحويلها إلى ممارَسة فاعلة.

*** دعد محمود: باحثة دكتوراة في العلوم السياسيّة في كليّة العلوم القانونيّة والسياسيّة والاجتماعية، جامعة قرطاج-تونس.**

مدى الكرمل
المـركـز العـربـي للـدراسـات
الاجتماعية التطبيقية